الأمم المتحدة

DP/2008/12

Distr.: General
10 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نيويورك

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إطار الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الترتيبات في مجالي البرمجة والتمويل، وسياسة استرداد التكاليف*

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٢

ثانيا – الشراكة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣

ألف – الأهداف الاستراتيجية ٣

باء – الأهداف التشغيلية ٦

ثالثاً – ترتيبات البرمجة والتمويل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ٧

رابعاً – سياسة استرداد التكاليف لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٣

المرفق – كتاب موافقة بين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٦

* يعزى التأخير في تقديم هذا التقرير إلى ضرورة جمع البيانات المطلوبة لتزويد المجلس التنفيذي بآخر المعلومات.

080108 080108 07-63504 (A)

أولا – معلومات أساسية

١ – طلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧، في قراره ٢٨/٢٠٠٧ إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ''عداد الصيغة النهائية لتفاصيل الشراكة الاستراتيجية بينهما في الوقت المحدد من أجل تقديم تقرير عن تلك الشراكة إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) دمج مساهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ و (ب) تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للشراكة، كما وردت في الوثيقة DP/2007/11''.

٢ – علاوة علي ذلك ،كرر المجلس طلبه بأن ''يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية جهودهما الرامية إلى ضمان تمويل برنامجي ثابت لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية''، وطلب إلى البرنامج الإنمائي والصندوق ''استكمال مشاوراتهما بشأن استراتيجيات التمويل المناسبة وترتيبات البرمجة، وتقديم اقتراح مفصل إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧''.

٣ – وشدد المجلس أيضا على الحاجة إلى ''تعزيز الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية''، وكرر دعوته إلى البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي تستطيع تقديم ومواصلة تقديم دعم تمويلي إضافي لبرامج الصندوق وأنشطته في أقل البلدان نموا إلى أن تفعل ذلك''.

٤ – وأخيرا، طلب المجلس إلى الصندوق ''إطلاع المجلس التنفيذي على سياسته المتعلقة باسترداد التكاليف، وتقديم تقرير عن هذه السياسة إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨''.

٥ – وفي دورته السنوية العادية لعام ٢٠٠٧، طلب المجلس التنفيذي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في قراره ٣٤/٢٠٠٧، أن ''يزود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على أساس استثنائي، بمبلغ ٦ ملايين دولار لعام ٢٠٠٨، وأن يضاعف الجهود للعمل مع الصندوق لتزويده بموارد برنامجية ثابتة عن طريق دعم البرامج المشتركة مع الصندوق على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، وكرر الطلب الموجه إلى البرنامج الإنمائي والصندوق بأن ''يقدما خطة تتضمن مقترحات تفصيلية لهذه الغاية من أجل مناقشتها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨''.

ثانيا – الشراكة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦ – في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧،حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في الوثيقة DP/2007/11، الهدف العام والأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للشراكة الاستراتيجية بين البرنامج الإنمائي والصندوق. وكما ورد حينذاك، فإن ''الهدف العام للشراكة الاستراتيجية هو ربط البرنامج الإنمائي والصندوق معا بصورة أوثق، كي ينتج عن ذلك: (أ) تحقيق تحسينات كبيرة في كفاءة وفعالية وتماسك كلتا المنظمتين؛ (ب) تعزيز الأثر الإنمائي للمنظمتين في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى؛ (ج) تأمين تمويل يمكن التنبؤ به بصورة أكبر وأكثر استقرارا للأنشطة الاستثمارية للصندوق في أقل البلدان نموا؛ (د) تقاسم الأعباء في ما بين الدول الأعضاء بصورة أكثر إنصافا؛ و (هـ) زيادة التماسك والبساطة والتناغم داخل منظومة الأمم المتحدة''.

٧ – وقد عمل البرنامج الإنمائي والصندوق معا خلال العام المنصرم من أجل وضع اللمسات النهائية على تفاصيل هذه الشراكة الاستراتيجية واتخذا إجراءات معينة لتحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية. وكما ورد على نحو مفصل في هذا القسم، فقد تحققت معظم الأهداف بحلول وقت إعداد هذا التقرير. وأصدر البرنامج الإنمائي والصندوق أيضا مذكرة توجيهية مشتركة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لإبلاغها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها. وتقع الإجراءات المتبقية ضمن النطاق الإداري للمنظمتين ومن المقرر الانتهاء منها خلال فترة تتراوح بين ستة أشهر وإثني عشر شهرا، بخلاف المسائل المتعلقة بالتوافق المالي، التي ستناقش على نحو أكثر تفصيلا في القسم التالي وربما تحتاج إلى قرار من المجلس التنفيذي.

ألف – الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي رقم ١ – تحقيق التظافر البرنامجي القائم على المزايا والقيمة النسبية التي تضيفها كل منظمة

٨ – تشكل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، إطارا مشتركا للتخطيط الاستراتيجي لكل من البرنامج الإنمائي والصندوق عن الفترة ٢٠٠٨٠–٢٠١١. وهي تعكس مساهمات الصندوق بوصفها جزءا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية، وتشير إلى مساهمات محددة يقدمها الصندوق من خلال مجالي تركيزه الرئيسيين وهما التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية – من أجل تحقيق

الأهداف الثلاثة الأولى للخطة الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحكم الديمقراطي ومنع الأزمات والتعافي منها.

٩ - ومن أجل تعزيز مساءلة المنظمتين عن النتائج المشتركة، قام البرنامج الإنمائي والصندوق بصياغة نتائج إنمائية مشتركة ومؤشرات للنتائج من أجل قياس نتائج التدخلات التي تتم في إطار الخطة الاستراتيجية. وستشتمل النسخة النهائية من إطار النتائج الإنمائية التي ستقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨ على تفاصيل النتائج الإنمائية على الصعيد القطري التي يقدم البرنامج والصندوق الدعم لها على نحو مشترك. ومن ثم يشكل مشروع إطار النتائج الإنمائية مرجعا مهما لتطوير نظم تكميلية للرصد والإبلاغ تمكن المنظمتين من تحسين أدائهما بشكل منهجي وإعداد مدخلات لتقرير الخطة الاستراتيجية. وسيواصل الصندوق ممارساته الحالية في إعداد تقرير سنوي قائم على النتائج يتضمن معلومات تتعلق بالآداء عن البرامج المشتركة للبرنامج والصندوق استنادا إلى مجموعة من مؤشرات النتائج والنواتج أكثر تفصيلا وتنقيحا.

١٠ - ويتعاون البرنامج والصندوق بالمثل من أجل تعديل أطرهما الحالية للنتائج المؤسسية التي تقيس النتائج الإدارية لكلتا المنظمتين خلال فترة الخطة الاستراتيجية وزيادة مواءمتها. وأخيرا أدرج مؤشران يتعلقان بالصندوق في إطار النتائج الذي أعد ضمن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الهدف الاستراتيجي ٢ - تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية للبرامج المشتركة مع البرنامج الإنمائي والبرمجة المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة

١١ - اتفق البرنامج الإنمائي والصندوق على دمج مساهمات الصندوق في مجالي ممارساته في أقل البلدان نموا التي يعمل بها ضمن أُطر برمجة الأمم المتحدة المتفق عليها مع الحكومات الوطنية مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عمل البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي. علاوة على ذلك، فإن البرامج المشتركة التي أُعدت بتوجيهات من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستكون الطريقة الرئيسية التي يعمل من خلالها البرنامج الإنمائي والصندوق على المستوى القطري من أجل تحقيق النتائج المنصوص عليها في مصفوفات نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الهدف الاستراتيجي ٣ – تبادل المعرفة حول الممارسات الجيدة في التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية لصالح البلدان التي تنفذ فيها البرامج، من خلال الأفرقة القطرية للبرنامج الإنمائي والأمم المتحدة (بما في ذلك الأفرقة القطرية التي ليست في أقل البلدان نموا)

١٢ – والمنظمتان بصدد إعداد اعتماد بيانات واستراتيجيات لسياسات مشتركة من أجل دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وسيواصل الصندوق العمل، في مجال التمويل البالغ الصغر بوصفه مستشارا لسياسات البرنامج الإنمائي في مجال التمويل البالغ الصغر بما يتسق مع سياسة البرنامج في مجال التمويل البالغ الصغر، التي تشمل أقل البلدان نموا وغيرها. علاوة على ذلك، فإن استراتيجية البرنامج الإنمائي بشأن القطاع الخاص، التي تم الانتهاء منها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ توفر إطارا تحليليا متكاملا لعمل البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص وتحدد صلات واضحة بأنشطة الصندوق في بناء قطاعات مالية شاملة وفي التنمية الاقتصادية المحلية. وفي مجال التنمية المحلية، يقوم فريق عامل مشترك بين البرنامج الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة والصندوق حاليا باستعراض التجانس بين الأنشطة الإنمائية المحلية التي تنعكس بشكل متقاطع في الأهداف الأربعة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وستُستخدم نتائج هذه المناقشات لتحديد الطرائق المناسبة التي يمكن أن يستخدمها الخبراء التقنيون التابعون للصندوق في مجال التنمية المحلية في البلدان التي ليست من أقل البلدان نموا. ومن شأن عملية الإبلاغ والتصميم المشتركة للنتائج، التي تدعمها سياسة التقييم المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٢٠٠٦/٢٠ أن تتيح للبرنامج الإنمائي والصندوق استيعاب الدروس المكتسبة بشكل منهجي في دعم النتائج الإنمائية المصوغة على نحو مشترك بشكل أكثر منهجية مما كان عليه الحال من قبل.

الهدف الاستراتيجي ٤ – الإسهام في جهود التبسيط والمواءمة الجارية بين منظمات الأمم المتحدة في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة ومتابعة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة

١٣ – ينبغي النظر إلى الشراكة الاستراتيجية الأوثق بين البرنامج الإنمائي والصندوق في السياق الأوسع لعمليات التبسيط والمواءمة الجارية والاتجاه المتزايد لصياغة وبرمجة وتبادل المعارف بشأن السياسات المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويمثل البرنامج الإنمائي الصندوق لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويلتزم الصندوق بقرارات المجموعة المطبقة على كافة منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. ويعمل الصندوق والبرنامج معا للترويج لتطبيق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة على الصعيد القطري من خلال البرامج المشتركة التي تدعم

البرامج الوطنية لتطبيق اللامركزية والتنمية المحلية ولوضع استراتيجيات وطنية لبناء قطاعات مالية شاملة. وعلى الصعيد العالمي، يمثل الصندوق البرنامج في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء – وهي مجموعة مانحة في مجال التمويل البالغ الصغر – في حين يشارك البرنامج والصندوق في المجموعة المانحة التي أُنشئت مؤخرا والمعنية بتطبيق اللامركزية والحكم المحلي.

باء – الأهداف التشغيلية

الهدف التشغيلي ١ – إيضاح الأدوار والمهام ذات الصلة لدعم الأهداف الاستراتيجية لا سيما على صعيد المكاتب الإقليمية والقطرية

١٤ – يعمل موظفو المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للصندوق في نفس الأماكن التي تقع بها مراكز الخدمات الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج. وقد اتفق البرنامج والصندوق على أن يعتبر موظفو الصندوق أعضاء مهمين في أفرقة مراكز الخدمات الإقليمية والمكاتب القطرية، وأنه يتعين إدماجهم في الإدارة والعمليات وتسيير العمل في المكاتب التي يعملون بها بما يحقق أقصى درجات الجدوى التي تتسق مع أدوارهم ومسؤولياتهم وقدراتهم. وينبغي الاعتراف بالتسلسل الوظيفي المزدوج لموظفي الصندوق على النحو الواجب في توصيف وظائفهم.

الهدف التشغيلي ٢ – ضمان التوافق الإداري والتشغيلي والمالي مع البرنامج الإنمائي بما في ذلك زيادة مشاركة الصندوق إلى أقصى حد في جميع الأطر والأنظمة التخطيطية والإدارية المناسبة للبرنامج الإنمائي وتيسير تعبئة الموارد بفعالية

١٥ – يقدم الصندوق تقاريره إلى المجلس التنفيذي المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال مدير البرنامج. ويتحقق مزيد من التوافق الإداري بين البرنامج والصندوق من خلال دمج مساهمات الصندوق في الخطة الاستراتيجية، ومن ثم المواءمة بين الإطار العام للتخطيط والإدارة. ويدعم التنفيذ المشترك للخطة التسلسل الوظيفي المباشر القائم بين الأمين التنفيذي للصندوق والمدير المعاون للبرنامج. ويشارك الأمين التنفيذي في معتكفات فريق الإدارة العليا للبرنامج واجتماعات البرنامج الداخلية ذات الصلة حسب الاقتضاء.

١٦ – على المستوى التشغيلي، يحاول الصندوق أن يلتزم بقدر الإمكان بإطار المساءلة المتطور لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بما يلي (أ) المبادئ التوجيهية لإطار المساءلة و (ب) سياسات وعمليات التشغيل وأدوات المساءلة. وفي الوقت نفسه يبذل الصندوق كافة الجهود لتوثيق الحالات التي تختلف فيها السياسات أو العمليات أو الأدوات التشغيلية

للصندوق عن مثيلاتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأسباب تتعلق بالعمل. ويعتمد الصندوق على البرنامج في مجموعة ضخمة من الخدمات العالية الجودة والمتزامنة، التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس أن تسدد تكاليفها بالكامل باستخدام سياساته وإجراءاته الخاصة به.

١٧ - وخلال الأعوام القليلة الماضية، أحرز الصندوق تقدما ملحوظا في تحقيق توافق مالي مع البرنامج والعمل معه على تيسير حشد الموارد على نحو فعال. ومنذ عام ٢٠٠٦ أُدمجت الميزانية الإدارية للصندوق ضمن ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين. وقد أسفر ذلك عن تقاسم أكثر إنصافا للأعباء بين الشركاء الإنمائيين في هذا الجزء من ميزانية الصندوق. وقد تحسّن التعاون بشأن تعبئة الموارد المشتركة الأخرى (غير الأساسية) لا سيما على الصعيد القطري، مما أسفر عن زيادة سريعة في حجم الموارد الأخرى التي جرى حشدها للبرامج المشتركة وفي استخدام طريقة التمويل بالوساطة. وتوفر هذه الطريقة في التمويل سبيلا بسيطا للشركاء الإنمائيين لدعم الأولويات التكميلية للبرامج مع كفالة تحديد الولاية الاستثمارية المتفردة للصندوق وحمايتها بشكل واضح. وعلى الصعيد العالمي، فإن الوضوح الأكبر الذي يحظى به دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بحشد الموارد المشتركة للنتائج الإنمائية المشتركة بين البرنامج والصندوق سهل تحقيق نمو في الشراكات القائمة مع شركاء إنمائيين جدد.

ثالثاً - ترتيبات البرمجة والتمويل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠٠٨-٢٠١١

١٨ - وفقاً لما أشير إليه أعلاه، فإن ميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين تشمل، بموجب الوظيفة ١٧، مبلغ ٥ مليون دولار في السنة لتغطية تكاليف الهيكل الأساسي لمقر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفيما يتعلق بتمويل البرامج من الموارد العادية، فقد حدد البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية معاً هدف رصد مبلغ ٢٥ مليون دولار سنوياً للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ليتسنى تنفيذ خطة الصندوق للاستثمار. ويسعى البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية، متعاونين من أجل بلوغ هذا الهدف، للحصول على تمويل ثابت وأكثر قابلية للتنبؤ لأنشطة صندوق المشاريع الإنتاجية الاستثمارية في أقل البلدان نمواً، وتحقيق تقاسم أكثر إنصافاً للأعباء فيما بين الدول. وهذا الفصل يقدم المزيد من التفاصيل بشأن الخطوات المقترحة لبلوغ هذا الهدف.

تمويل برنامج صندوق المشاريع الإنتاجية أثناء فترة خطة العمل (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

١٩ - عرض صندوق المشاريع الإنمائية، في خطة عمله للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، خطةً طموحة للاستجابة لطلب أقل البلدان نمواً الحصول على دعمه التقني واستثماراته بأن زاد عدد أقل البلدان نمواً التي سيقدم لها الدعم بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٤٠ بلداً للتنمية المحلية و ٢٥ بلداً للتمويل الشامل. ولتيسير هذا النمو في تغطية أقل البلدان نمواً، تقرر أن يبلغ حجم التمويل ١٨ مليون دولار من الموارد العادية و ٣٣ مليون دولار من الموارد غير الأساسية، في المتوسط، في السنة.

٢٠ - وعموماً، فقد كان صندوق المشاريع الإنمائية موفقا إلى حد بعيد في توسيع إجمالي حافظة مشاريعه. ويتوقع أن يكون البرنامج الإنمائي والصندوق قد أقرا، بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، برامج مشتركة في مجال التنمية المحلية، في ٣١ بلداً وفي التمويل البالغ الصغر في ١٥ بلداً، علما بأن الكثير من البرامج الجديدة هي في مرحلة البدء. وقد تحقق هذا التوسيع في البرمجة مع المحافظة على الامتياز في الأداء فيما يتعلق بحافظة البرامج الحالية، وفقاً لما هو موثق في تقرير عام ٢٠٠٦ السنوي الذي يركز على النتائج.

٢١ - بيد أن أهداف تعبئة الموارد العادية والموارد الأخرى المنصوص عليها في خطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لم تتحقق إلا جزئياً. وكما هو مبين في الجدول ١، فإن مجموع المساهمات في موارد الصندوق (العادية والأخرى) سجل زيادة من ١٩,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، ويتوقع أن يتجاوز المستوى المحدد بمبلغ ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويعكس النمو بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ارتفاعاً في عدد الجهات المانحة المساهمة في الموارد العادية والموارد الأخرى وازدياداً في المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الحالية على السواء.

الجدول ١

الموارد العادية والموارد الأخرى لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: الاتجاهات والتوقعات

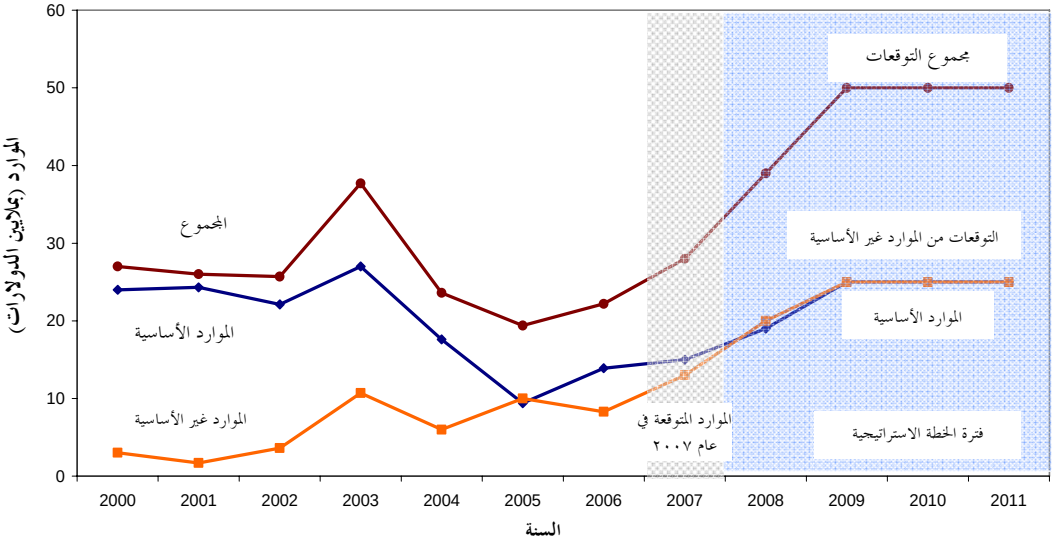

خطة استثمار صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠٠٨-٢٠١١

٢٢ - تتضمن خطة استثمار صندوق المشاريع الإنتاجية، ٢٠٠٨-٢٠١١، الموجزة في الجدول ٢، الأساس الأولي لتقديرات الصندوق للاحتياجات من الموارد العادية خلال فترة الخطة الاستراتيجية. وتنص خطة الاستثمار على استثمار موارد عادية بمبلغ ٢٥ مليون دولار تقريبا في السنة يتيح تغطية ٤٥ بلداً من أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١١، وعلى متوسط استثمار سنوي من الموارد العادية بمبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار تقريبا في المتوسط لكل بلد من أقل البلدان نمواً. وتستجيب الخطة للاهتمام المتزايد الذي حظيت به التنمية المحلية ووسائل الاستفادة من الخدمات المالية من خلال أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وللطلبات المتزايدة المقدمة من أقل البلدان نمواً والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي للحصول على المشورة التقنية التي يقدمها صندوق المشاريع الإنتاجية وعلى الاستثمار في هذين المجالين. وينم ذلك فيما يبدو عما يتمتع به الصندوق من ميزة نسبية في مجالي التنمية المحلية والتمويل الشامل، وذلك من حيث خبراته التقنية المعترف بها وسجله الجيد في تحقيق النتائج على السواء.

الجدول ٢

موجز للخطة الاستثمارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠٠٨-٢٠١١ (الموارد العادية)

	٢٠٠٨ (بالدولارات)	٢٠٠٩ (بالدولارات)	٢٠١٠ (بالدولارات)	٢٠١١ (بالدولارات)
مجموع الاستثمارات في أفريقيا (٢٧ بلداً من أقل البلدان نمواً)	١٢ ٧١٢ ٥٨٥	١٣ ٠٧٨ ٧٨٤	١٢ ٩٨٠ ١٤٤	١٢ ٧٠٠ ٠٠٠
مجموع الاستثمارات في آسيا (١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً)	٤ ١٨٢ ٥٠٠	٤ ٤٥٢ ٧٥٠	٣ ٧١٧ ٥٠٠	٣ ٢٩٢ ٠٠٠
مجموع الاستثمارات في الدول العربية (٤ بلدان من أقل البلدان نمواً)	٢ ٠٧٤ ٣٥٠	٢ ٢٧٧ ١٥٠	١ ٩٧٦ ٤٠٠	١ ٦٤٤ ٩٠٠
مجموع الاستثمارات في أمريكا اللاتينية (بلد واحد من أقل البلدان نمواً)	٦٥٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
الدعم الإقليمي	٣ ٣٠٢ ٥٠٠	٣ ٣٢١ ٥٠٠	٣ ٤٤٠ ٥٤٠	٣ ٤٦٠ ١٣٦
البحث والتطوير على النطاق العالمي	٢ ٤٢٧ ٢٢٢	١ ٨٥٤ ٢١١	١ ٧٠٥ ٢٦٣	١ ٨٥٠ ٠٠٠
المجموع الكلي (٤٥ بلداً من أقل البلدان نمواً)	**٢٥ ٣٤٩ ١٥٧**	**٢٥ ٧٨٤ ٣٩٥**	**٢٤ ٦١٩ ٨٤٧**	**٢٣ ٤٤٧ ٠٣٦**

٢٣ - تعكس خطة الاستثمار هذه سيناريو استثمار يمكن، من حيث حجم الطلب الحالي المقدم على المستوى القطري وقدرة صندوق المشاريع الإنتاجية على الاستجابة، أن يتحقق إذا استمر الاتجاه التصاعدي الحالي في مساهمات الموارد العادية والموارد الأخرى المقدمة إلى الصندوق خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث يبلغ كلاهما مستوى يقارب ٢٥ مليون دولار سنوياً في النصف الثاني من فترة الخطة الاستراتيجية (انظر الجدول ١). وسينقح الصندوق خطته الاستثمارية ما لم تقدم الدول الأعضاء المانحة وغيرها من الشركاء غير التقليديين في التنمية الدعم للتمويل بالمستوى المبين. وقد وُضع سيناريوهان بديلان، يعتمد كل منهما على حدوث انخفاض تدريجي في مستويات الموارد العادية للصندوق وما يقابل ذلك من تخفيضات في حجم تغطية أقل البلدان نمواً وفي الاستثمار المخصص لكل بلد. وسيكون أشد البلدان تأثرا هي تلك البلدان المقرر أن توضع لها برامج جديدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار خطة توسيع صندوق المشاريع الإنتاجية.

الترتيبات المقترحة لتمويل وبرمجة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠٠٨-٢٠١١

٢٤ - أجرى كل من البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية مشاورات بشأن ترتيبات البرمجة والتمويل منذ دورة عام ٢٠٠٧ السنوية للمجلس التنفيذي. ووافق البرنامج الإنمائي والصندوق على ضرورة أن تسمح ترتيبات الصندوق للبرمجة والتمويل بزيادة التمويل الثابت والمتعدد السنوات المقدم إلى الصندوق بينما تُحسن عملية تقاسم الأعباء. وسيحتاج صندوق المشاريع الإنتاجية، باستخدامه المبلغ التقديري وقدره ١٥ مليون دولار من مساهمات الموارد العادية لعام ٢٠٠٧ باعتباره يشكل الأساس، إلى مبلغ آخر قدره ١٠ ملايين دولار سنوياً لتنفيذ خطته الاستثمارية.

٢٥ - وفي سياق الخطة الاستراتيجية، يتفق البرنامج الإنمائي والصندوق على أن أنسب نموذج للبرمجة والتمويل بالنسبة لبرامج الصندوق في أقل البلدان نمواً من شأنه أن يعكس نموذج التمويل المستخدم لتمويل برامج البرنامج الإنمائي والصندوق المشتركة على الصعيد القطري. ووفقاً لما هو مبين في الفصل الثاني ويرد بمزيد من التفصيل في المرفق الأول، ستشكل البرامج المشتركة الطريقة الرئيسية لعمل البرنامج الإنمائي والصندوق معاً على الصعيد القطري. وستظهر ميزانيات البرامج المشتركة تقسيماً واضحاً للأدوار المستندة إلى الولايات المؤسسية والميزة النسبية لكل منظمة. ويعني ذلك بوجه عام أن الصندوق سيدير تمويل الاستثمارات الرأسمالية والدعم الاستشاري التقني الدولي، بينما يدير البرنامج الإنمائي تمويل بناء القدرات الوطنية وبعض الأنشطة الاستشارية المتصلة بالسياسات العامة. وسيمول الجزء الخاص بصندوق المشاريع الإنتاجية من ميزانية أي برنامج مشترك من الموارد العادية للصندوق (وفقا للخطة الاستثمارية للصندوق الموجزة أعلاه) ومن موارد أخرى تجري تعبئتها من شركاء التنمية. وسيمول الجزء الخاص بالبرنامج الإنمائي من الموارد العادية للبرنامج (المخصصة للبلدان ممثلة في البندين ١ و ٢ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية) ومن موارد أخرى. وسيعمل البرنامج الإنمائي والصندوق معاً على تعبئة موارد أخرى من شركاء في التنمية لدعم برامجهما المشتركة في مجال التنمية المحلية والتمويل الشامل في أقل البلدان نمواً.

٢٦ - وبناءً على نموذج التمويل على المستوى القطري، سيكون النموذج الشامل لعمليتي البرمجة والتمويل لدى الصندوق كما يلي:

(أ) ستقدم الدول الأعضاء المانحة سنوياً مبلغاً لا يقل عن ٢٥ مليون دولار إلى الصندوق في مساهمات للموارد العادية، ويفضل أن ينفذ ذلك عبر التزام بالتمويل لعدة

سنوات. وسيستخدم نحو ٨٠ في المائة من هذه الموارد لدعم أنشطة الاستثمار الرأسمالي والدعم التقني التي تنفذ على الصعيد القطري في أقل البلدان نمواً، وتستخدم الموارد المتبقية لدعم هياكل الدعم الأساسية الإقليمية للصندوق وأنشطته في مجال البحوث وتبادل المعلومات. وسوف تجرى الترتيبات لعقد اجتماع خاص مع الدول الأعضاء المانحة قبل أن تعقد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨، وذلك من أجل التشاور بشأن إمكانية أن تقدم الدول الأعضاء القادرة مبلغاً إضافياً سنويا قدره ١٠ ملايين دولار إلى الصندوق لاستيفاء المبلغ المطلوب وقدره ٢٥ مليون دولار من المساهمات السنوية للموارد العادية.

(ب) وفيما يتعلق بالموارد الأخرى، يتوقع صندوق المشاريع الإنتاجية أن يحقق نسبة من مساهمات الموارد العادية تعادل ١:١ كحد أدنى مقارنة بالمساهمات للموارد الأخرى، فيصل بذلك إلى المستوى المتوقع وهو ٢٥ مليون دولار سنوياً على الأقل من المساهمات للموارد الأخرى. وهذا ما سيرفع المستوى المتوقع لإجمالي المساهمات المقدمة إلى الصندوق إلى ٥٠ مليون دولار في السنة.

(ج) وستواصل المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي توفير تمويل موازٍ للموارد العادية لا يقل عن ١٢,٥ مليون دولار في السنة لبرامج مشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق. وينسجم هذا المبلغ مع الهدف الحالي للبرنامج الإنمائي المتمثل في تخصيص موارد من اعتمادات البرامج المشتركة مع الصندوق من الموارد العادية وسيدعم مختلف الأنشطة الاستشارية في مجال السياسة العامة وأنشطة بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعبئة نحو ٣٧,٥ مليون دولار في السنة في شكل موارد أخرى تديرها مكاتب قطرية تابعة للبرنامج الإنمائي أو في شكل موارد موازية مقدمة من شركاء التنمية لدعم البرامج المشتركة.

(د) وعموماً، يتوقع أن يصبح لدى البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية رصيد من الموارد يبلغ ١٠٠ مليون دولار في السنة في المتوسط في شكل موارد عادية وموارد أخرى لدعم ما يضطلع به البرنامج الإنمائي والصندوق من عمل مشترك في مجال التنمية المحلية والتمويل الشامل في أقل البلدان نمواً. وسيتولى الصندوق إدارة ما يقرب من ٥٠ مليون دولار في السنة من أصل مجموع هذا المبلغ.

٢٧ - وسوف تتحقق من نموذج البرمجة والتمويل أعلاه الفوائد التالية:

(أ) زيادة متوسط استثمارات صندوق المشاريع الإنتاجية لكل بلد من أقل البلدان نمواً. وسيبلغ استثمار الصندوق في المتوسط نحو مليون دولار لكل بلد من أقل البلدان نمواً، وهي زيادة تبلغ نسبتها ١٨ في المائة تقريباً بالمقارنة مع معدل الاستثمار في عام ٢٠٠٦.

(ب) تحسين التغطية الجغرافية لأقل البلدان نمواً. سيتمكن الصندوق من الاستثمار في ٤٥ بلداً من أقل البلدان نمواً، أي بزيادة قدرها ٦١ في المائة بالمقارنة مع المستوى الذي سجله في عام ٢٠٠٦ والمتمثل في ٢٨ بلداً من هذه البلدان.

(ج) توفير تمويل ثابت وقابل للتنبؤ ومتعدد السنوات للبرامج المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق في أقل البلدان نمواً لفترة الخطة الاستراتيجية.

(د) زيادة كفاءة وفعالية البرامج المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق. وسيضمن التمويل الثابت والقابل للتبؤ على المستوى المبين أعلاه أن يتمكن كل من البرنامج الإنمائي والصندوق من القيام بشكل سليم بتخطيط ودعم برامجهما المشتركة في أقل البلدان نمواً.

(هـ) زيادة الإنصاف في تقاسم أعباء أنشطة صندوق المشاريع الإنتاجية في أقل البلدان نمواً فيما بين الكثير من الدول الأعضاء المانحة.

(و) زيادة الاتساق والمواءمة والترشيد بين البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة. وسيُمكن الهيكل المقترح للبرمجة والتمويل كلاً من البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية من وضع برامج مشتركة تستخدم الميزة المقارنة وخبرات كلتا المنظمتين، ومن ضمان احترام ولاية الاستثمار والطابع المؤسسي الفريدين لصندوق المشاريع الإنتاجية والاستفادة منهما بشكل مناسب.

رابعاً – سياسة استرداد التكاليف لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٨ – لسياسة صندوق المشاريع الإنتاجية لاسترداد التكاليف ثلاثة أهداف عامة، هي:

(أ) تحقيق الاتساق مع سياسة البرنامج الإنمائي لاسترداد التكاليف والمواءمة مع مبادئ تحديد التكاليف لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ليستجيب بذلك الصندوق لطلب مراعاة التبسيط والمواءمة؛

(ب) الانتقال نحو تقاسم أكثر إنصافاً لأعباء تكاليف الإدارة من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية؛

(ج) ضمان التوزيع الفعال للموارد الخارجة عن الميزانية لتحسين تنفيذ البرنامج.

٢٩ – وفي الوثيقة JIU/PER/3، شجعت وحدة التفتيش المشتركة منظومة الأمم المتحدة على مواءمة نُهُجها المتبعة لاسترداد التكاليف غير المباشرة. وقد سعى الصندوق من أجل

مواءمة المبادئ والتعاريف المتصلة باسترداد التكلفة مع البرنامج الإنمائي في إطار عملية المواءمة في المجالات التنفيذية. وبناءً على ذلك، سوف تستند المنهجية المشتركة التي سيعتمدها الصندوق لحساب معدل استرداد التكاليف (انظر CEB/2006/HLCM/20) إلى تصنيف تكاليف الدعم باعتبارها ''تكاليف مباشرة'' و ''تكاليف غير مباشرة'' و ''تكاليف غير مباشرة متغيرة''. وفيما يتعلق بتقاسم التكاليف مع طرف ثالث، فإن الصندوق سيطبق معدل الدعم الإداري العام البالغ ٧ في المائة على كل مساهمة، وفقاً لما أقره المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧.

٣٠ - وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، يتوقع الصندوق توليد دخل من عملية استرداد التكاليف من مصدرين رئيسيين، هما[(١)]:

(أ) مساهمات المانحين المقدمة إلى الموارد الأخرى. وسيطبق الصندوق معدل ٧ في المائة لتقديم دعم إداري عام للموارد المتصلة بتقاسم التكاليف وموارد الصناديق الاستئمانية التي عهد بها إليه.

(ب) خدمات المشورة التقنية المقدمة إلى منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى. وستدفع رسوم هذه الخدمات القابلة للسداد بكامل تكلفتها.

٣١ - وستساعد الإيرادات الخارجة عن الميزانية المتأتية عن هذين المصدرين صندوق المشاريع الإنتاجية في تعزيز قدرته على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر لكي يضمن التنفيذ الناجح فيما يتعلق بالأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١. والأكثر تحديداً هو أن الإيرادات الخارجة عن الميزانية ستستخدم للقيام، وفق الترتيب أو الأهمية، بتمويل ما يلي: (أ) الموظفين القطريين للصندوق ونفقات الأنشطة التنفيذية التي يضطلعون بها؛ (ب) الموظفين الآخرين التابعين للصندوق الذين يعملون في ثلاثة مراكز خدمات إقليمية للصندوق وجود فيها حالياً؛ (ج) الدعم الإداري الإضافي على مستوى المقر، والموارد اللازمة للخدمات الواجبة السداد التي يقدمها البرنامج الإنمائي.

٣٢ - وعموماً، سيكفل الصندوق ألا تقدم ميزانيات الدعم العادية وميزانيات المشاريع الدعم للبرامج الممولة من موارد أخرى وأن تغطى جميع التكاليف كاملة عبر استخدام آلية لاسترداد التكلفة. وعلاوةً على ذلك، وفي سياق ميزانية الدعم لفترة السنتين، ٢٠٠٨-

(١) يقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم التنفيذي لبضعة مشاريع تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مشاريع تقرر أن تنتهي جميعاً بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٠٠٩، فإن صندوق المشاريع الإنتاجية عازم على القيام، جنباً إلى جنب مع البرنامج الإنمائي، بإقرار وتنفيذ عملية استرداد التكاليف تسمح بتوفير إدارة ملائمة للموارد الخارجة عن الميزانية تعيد تدريجياً مواءمة هياكل التمويل بغية تحقيق تقاسمٍ تناسبي للتكاليف بين الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وتستجيب لمسألتي احتواء التكلفة وتناسبها.

المرفق

كتاب موافقة بين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

حضرات الزميلات والزملاء،

استمر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكين وثيقي الصلة منذ إنشاء الصندوق عام ١٩٦٦ كمنظمة مستقلة من منظمات الأمم المتحدة تركز على الحد من الفقر عن طريق القيام باستثمارات في أقل البلدان نموا.

وخلال السنة الماضية، كان البرنامج الإنمائي والصندوق يستكشفان سبل زيادة التقريب بين المنظمتين ودمج مساهمات الصندوق في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١. وتهدف هذه الشراكة الأوثق إلى '١' تحسين كفاءة وفعالية كلتا المنظمتين إلى حد بعيد، '٢' تعزيز الأثر الإنمائي المشترك بينهما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، '٣' تحقيق المزيد من التماسك والبساطة والمواءمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وإنه لمن دواعي سرورنا الآن أن نقدم إليكم نظرة عامة عن التقدم الكبير الذي أحرزناه نحو تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين منظمتينا. وسوف نقدم بعض التوجيه الأولي بشأن الكيفية التي ستعمل بها منظمتانا معا بشكل أوثق خلال فترة الخطة الاستراتيجية، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي والقطري.

وفيما يلي العناصر الأساسية للعلاقة الاستراتيجية الأوثق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق التي تم الاتفاق عليها حتى الآن:

- قام البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية، في إطار الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بدمج أطرهما للتخطيط الاستراتيجي والنتائج العامة.

موجهة إلى: جميع مديري المكاتب الإقليمية
جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين
جميع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين
جميع رؤساء مراكز الخدمة الإقليمية
جميع مديري المكاتب القطرية

- قام البرنامج الإنمائي والصندوق في الخطة الاستراتيجية بصياغة نواتج إنمائية ومؤشرات نواتج ستتيح للمنظمتين أن تكونا أكثر فعالية في تحقيق النتائج، مع الاعتماد في الوقت نفسه على المزايا النسبية والقيمة المضافة لكل منهما.
- على الصعيد القطري، سيجري دمج مساهمات الصندوق في مجالي عمله (التنمية المحلية والتمويل الشامل) في أطر الأمم المتحدة للبرمجة، من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عمل البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي.
- ستكون البرامج المشتركة هي الطريقة الرئيسية للبرنامج الإنمائي والصندوق للعمل معا على الصعيد القطري وستُشكل أساس الأنشطة المشتركة لتعبئة الموارد.
- وسيعترف البرنامج الإنمائي والصندوق ويقرَّان على النحو الواجب بمساهمات كل منهما في تحقيق نتائجهما الإنمائية المشتركة.

الخطة الاستراتيجية لصندوق المشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي

عمل البرنامج الإنمائي والصندوق معا وبشكل وثيق على دمج المساهمات من مجالي عمل الصندوق في الخطة الاستراتيجية. بل ويُتوقع نشوء تعاون أقوى بين البرنامج الإنمائي والصندوق، يستفيد استفادة كاملة من الولاية الاستثمارية الفريدة للصندوق ومن تركيزه على أقل البلدان نموا. وتبرز الخطة الاستراتيجية مساهمات الصندوق في مجالات التركيز وهي الحد من الفقر والحكم الديمقراطي ومنع الأزمات والإنعاش. ويبين المرفق الأول النتائج الإنمائية في النسخة الحالية من الخطة الاستراتيجية التي تتصل على وجه التحديد بمجالات عمل الصندوق. وإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج الإنمائي والصندوق بصدد مناقشة مؤشرات النتائج الملائمة المتصلة بالنتائج الإنمائية في مجال الحد من الفقر. ويرد في المرفق الثاني بيان لمؤشرات النتائج هذه في مسودتهما الحالية، ويجري وضعها لقياس النتائج المشتركة للبرامج المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق، المحققة في إطار الخطة الاستراتيجية.

البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة على الصعيد القطري

اتفق البرنامج الإنمائي والصندوق على أن يتم، في أقل البلدان نموا التي يعمل بها الصندوق، دمج مساهمات الصندوق في أطر الأمم المتحدة للبرمجة التي تم الاتفاق عليها مع الحكومات الوطنية، من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عمل البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، ستكون الطريقة الرئيسية لعملهما معا من أجل تحقيق النتائج المبينة في مصفوفات نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي البرامج المشتركة.

وستتطلب طريقة البرامج المشتركة من المنظمتين تعديل الطريقة التي تتعاونان بها لكي تكون أنشطتهما في مجال البرمجة متماشية وسياسات وإجراءات البرامج المشتركة على النحو المبين في المذكرة التوجيهية لعام ٢٠٠٣ الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن البرمجة المشتركة[٢]. ولأغراض المذكرة التوجيهية والبرامج المشتركة بصورة عامة، فإن صندوق المشاريع الإنتاجية هو ''منظمة من منظمات الأمم المتحدة'' قائمة بذاتها لها الوضع نفسه الذي تتمتع به أي منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل البرامج المشتركة.

وتبين المذكرة التوجيهية طرقا مختلفة لتمويل وإدارة البرامج المشتركة[٣] وتُقدم أيضا تفاصيل إضافية عن المسائل التشغيلية ومسائل الرصد والتقييم. وبما أن الخبرة العملية في البرامج المشتركة حديثة نسبيا، من المسائل الهامة استخدام أفضل الممارسات والدروس المستفادة حتى الآن للإبلاغ عن حالات قطرية محددة. فقد اكتسب الصندوق مؤخرا خبرة معتبرة في مختلف طرق التمويل المبينة في المذكرة التوجيهية. ونتيجة لذلك، سيكون الأمين التنفيذي بالنيابة لصندوق المشاريع الإنتاجية هو جهة التنسيق في الصندوق لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستقاة مع اكتساب البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية مزيدا من التجربة والخبرة في مجال البرامج المشتركة.

وفي هذا السياق، يرجى ملاحظة أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أنشأت قاعدة بيانات للبرامج المشتركة في الأمم المتحدة. ومما له أهمية في هذا الصدد إدخال جميع البرامج المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق في قاعدة البيانات هذه لتيسير الإبلاغ الملائم فيما يتعلق بكل من 'السجل المتكامل لقياس الإنجاز، للبرنامج الإنمائي والتقارير المرتبطة بالخطة الاستراتيجية[٤].

(٢) النسخة الإنجليزية: http://altair.undp.org/documents/3642-Finalized_Guidance_Note_on_Joint_Programming__complete_.doc. النسخة الفرنسية: http://altair.undp.org/documents/3642-Finalized_Guidance_Note_on_Joint_ Programming__complete_-1.doc.

(٣) يتوقف اختيار الطريقة على مؤشرات من قبيل المزية النسبية لكل منظمة في إدارة عمل البرامج. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن البرامج المشتركة في: http://www.undg.org/index.cfm?P=237.

(٤) يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات هذه في العنوان: http://www.unctdatabase.undg.org/index.cfm?module=JointProgramme&CountryID.

التعبئة المشتركة للموارد

اتفقنا، فيما يتعلق بجميع النتائج الإنمائية التي يتعاون بشأنها البرنامج الإنمائي والصندوق في هيكل برنامجي مشترك، على لزوم أن يتم تناول تعبئة الموارد على الصعيد القطري باعتبارها مهمة يتعين القيام بها بشكل مشترك، لا أن يستأثر بها أي من المنظمتين. وينبغي للمنسقين المقيمين وكبار موظفي البرنامج الإنمائي والصندوق الاضطلاع بالريادة الأساسية في تعبئة الموارد للبرامج المشتركة بين المنظمتين على الصعيد القطري وينبغي أن يعملوا بشكل وثيق مع الموظفين القطريين والإقليميين للصندوق في هذا الصدد. وسيواصل الصندوق ممارسته المتمثلة في إعادة استثمار أغلب الموارد الخارجة عن الميزانية المتأتية من التعبئة المشتركة للموارد في تعزيز قدرة الصندوق على الصعيد القطري. وسوف تصدر قريبا توجيهات أكثر تحديدا بشأن موضوع التعبئة المشتركة للموارد في سياق البرامج المشتركة.

وفيما يتعلق بالبرامج المشتركة التي تتضمن التمويل المشترك من الشركاء الإنمائيين، ستكون طريقة التمويل بالوساطة هي الهيكل المفضل للبرامج المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية. وبالرغم من أنه قد يجري استخدام طرق التمويل الأخرى في ظل ظروف ملائمة، فإن طريقة التمويل بالوساطة ستضمن عموما، في حالات التمويل المشترك، ما يلي: '١' أن تكون الولاية الاستثمارية الفريدة للصندوق محددة ومحمية بشكل واضح؛ '٢' وأن يبقى إجمالي التكاليف التي تتحملها الحكومات والشركاء الإنمائيون عند الحد الأدنى؛ '٣' وأن يكون بالإمكان دعم تمويل البرنامج الإنمائي والصندوق بالتمويل المقدم من الشركاء الإنمائيين بطريقة تتسم بالبساطة والكفاءة والاتساق.

وسيستخدم البرنامج الإنمائي والصندوق وثيقة البرامج المشتركة لتحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منظمة بالإضافة إلى أهداف البرامج واستراتيجيتها ونتائجها وميزانيتها، من بين أمور أخرى. وينبغي أن تبرز الميزانية تحديدا واضحا للأدوار والمسؤوليات استنادا إلى ولاية المنظمة وخبرتها ومزاياها النسبية. وسيعني هذا أن يدير الصندوق ويصرف التمويل لجميع الاستثمارات الرأسمالية والدعم الاستشاري التقني الدولي، بينما يدير البرنامج الإنمائي بناء القدرات الوطنية وبعض الأنشطة الاستشارية المتصلة بالسياسات ويسدد تمويلها. وعند استخدام طريقة التمويل بالوساطة فيما يتعلق بالتمويل المشترك من الشركاء الإنمائيين، ستستخدم عندها مذكرة تفاهم مشتركة بين الوكالات لتحديد الجهة التي ستتولى الإدارة وسينفذ كتاب موافقة يسهر على تنفيذه الوكيل الإداري وشركاء إنمائيون الذين قد يكونون مهتمين بالتمويل المشترك للبرنامج المشترك، وفقا للمبادئ التوجيهية للبرامج المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

الاعتراف بمساهمات البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية

إن البرنامج الإنمائي ملتزم بتعزيز ما يقدمه صندوق المشاريع الإنتاجية من مساهمات فريدة والاعتراف بها، باعتبار الصندوق شريكا استراتيجيا هاما للبرنامج الإنمائي. ولهذه الغاية، ينبغي لموظفي البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية في مراكز الخدمات الإقليمية والمكاتب القطرية كل من جهته الاعتراف والإقرار بالمساهمات الهامة التي تقدمها كل منظمة من المنظمتين لأنشطتنا المشتركة. وينبغي، على وجه الخصوص، تنفيذ التدابير التالية في المكاتب القطرية ومراكز الخدمات الإقليمية حيث تعمل المنظمتان معا بشكل وثيق في برامج مشتركة:

(أ) ينبغي للشارات وأدلة المباني ووسائط الإعلام العامة الأخرى أن تشير، حيث يكون لصندوق المشاريع الإنتاجية وجود مادي في مركز خدمة إقليمي أو مكتب قطري، إلى أن الصندوق موجود بوصفه منظمة قائمة بذاتها من منظمات الأمم المتحدة بالطريقة نفسها التي يشار بها إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

(ب) ينبغي لأدوات الاتصال التي تصف الأنشطة البرنامجية المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق (ومنها الكتيبات، والبيانات الصحفية، والتقارير السنوية وغيرها، والمنشورات العامة، والمواقع الإلكترونية وما إلى ذلك) أن تشير على وجه التحديد إلى البرنامج الإنمائي والصندوق كليهما باعتبارهما شريكين في هذه البرامج. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لموظفي شؤون الإعلام في مراكز الخدمة الإقليمية والمكاتب القطرية أن يقدموا الدعم بشكل منتظم لأنشطة البرامج المشتركة التي تشارك فيها المنظمتان.

(ج) وسيكون موظفو الصندوق في مراكز الخدمة الإقليمية والمكاتب القطرية مخولين بأن تكون لهم بطاقات عمل وتوقيعات ثابتة بالبريد الإلكتروني وغير ذلك من مواد الاتصال التي تعرّفهم تحديدا على أنهم موظفون يعملون لدى صندوق المشاريع الإنتاجية، يستخدمون شعاره وغير ذلك من العلامات حسب الاقتضاء.

(د) ينبغي أن يعتبر موظفو صندوق المشاريع الإنتاجية أعضاء لهم أهميتهم في أفرقة مراكز الخدمة الإقليمية والمكاتب القطرية، وينبغي إدماجهم في إدارة مراكز الخدمة الإقليمية والمكاتب القطرية وعملياتها وأعمالها اليومية حيث يوجدون إلى أكبر حد ممكن بما ينسجم وأدوارهم ومسؤولياتهم وقدراتهم.

خاتمـــة

سيواصل البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية العمل معا بشكل أوثق كشريكين في المستقبل. ويعد دمج مساهمات الصندوق في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، وعملنا المتواصل معا من خلال البرامج المشتركة، والنهج المنتظم على نحو متزايد المتبع في التعبئة المشتركة للموارد للبرامج المشتركة، خطوات هامة نحو ضمان إقامة شراكة استراتيجية صلبة وسلسة بين المنظمتين.

وتستفيد هذه المذكرة التوجيهية من الكثير من العمل المنجز داخل الصندوق، وبخاصة تحت قيادة ريتشارد وينغارتن. وبما أن ريتشارد غادر الصندوق مؤخرا بصفته الأمين التنفيذي، فإننا نود الاعتراف بجهوده في جمع البرنامج الإنمائي والصندوق في شراكة أوثق.

وينبغي أن يدخل هذا التوجيه حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نقر بأن هذا التوجيه هو، بالضرورة، بيان أولي بشأن هذه المسائل، ونتطلع إلى استكماله بشكل دوري استنادا إلى الخبرة والدروس المستفادة. وتبعا لذلك، نشجع مساهماتكم ونحن نسعى إلى تطوير علاقة استراتيجية أوثق بين البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية.

(توقيع)

أد **مالكيرت**،
المدير المعاون

هانرييـــت **كيزيـــرس**
الأمينة التنفيذية بالنيابة

نسخة لكل من: مدير مكتب الشؤون الإدارية
مدير مكتب السياسات الإنمائية
مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية
مدير مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات